2022

الميـــزانيـــة
العامة للدولة

دليل المواطن

لعـــام 2022م

وزارة الماليـــة
Ministry of Finance

رؤية عُمان 2040

"سنحرص على توجيه مواردنا المالية التوجيه الأمثل بما يضمن خفض المديونية وزيادة الدخل، وسنوجه الحكومة بكافة قطاعاتها لانتهاج إدارة كفؤة وفاعلة تضع تحقيق التوازن المالي وتعزيز التنويع الاقتصادي واستدامة الاقتصاد الوطني في أعلى سلم أولوياتها"

حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق
سلطان عُمان

تشير البيانات الأولية بأن الميزانية العامة للدولة لعام 2021م تتجه إلى تحقيق أقل عجز منذ عام 2014م على الرغم من التذبذب في أسعار النفط خلال الفترات الماضية، وهذا ساعد في أن تكلل الجهود التي تبذلها الحكومة عبر التزامها بالخطة المالية متوسطة المدى في جانبي الإيرادات والإنفاق.

وبناء على ما يتطلبه الوضع الراهن من ضرورة اتخاذ كافة الاحتياطات والإجراءات الاحترازية اللازمة، فقد تم إعداد مشروع ميزانية هذا العام 2022م بما ينسجم مع أهداف ومرتكزات خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021 - 2025م).

سلطان بن سالم الحبسي
وزيـــر الماليـــة

المقدمة

يستعرض دليل المواطن لعام 2022م نتائج الأداء المالي الأولية لعام 2021م، وأهم ملامح وتقديرات الميزانية العامة للدولة المعتمدة لعام 2022م. وذلك في ضوء صدور المرسوم السلطاني السامي رقم (2022/1م) بالتصديق على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م.

حيث تم إعداد تقديرات الميزانية في ظل استمرار التحديات المالية والاقتصادية الناتجة عن انتشار متحورات فيروس كورونا (كوفيد-19)، واستمرار تقلبات أسعار النفط العالمية.

مصطلحات ومفاهيم

رؤية عمان 2040م

هي المرجع الوطني للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي للسلطنة خلال الفترة من 2021-2040م.

خطة التنمية الخمسية العاشرة

خطة عمل وطنية متوسطة المدى، متكاملة وشاملة تضعها الحكومة ليتم تنفيذها خلال خمس سنوات(2021-2025م) في إطار الرؤية الوطنية «عُمان 2040»، تسعى من خلالها الحكومة بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة.

الميزانية العامة للدولة

هي وثيقة تُعدها الحكومة سنوياً وفقاً لقواعد وضوابط يحددها القانون المالي ولائحته التنفيذية، وتعرض فيها توقعات الحكومة للإيرادات والإنفاق العام للدولة خلال سنة مالية قادمة.

خطة التوازن المالي

خطة حكومية متوسطة المدى (2020-2024م) تتضمن مجموعة من المبادرات والإجراءات الهادفة للوصول بالوضع المالي في السلطنة إلى مستويات الاستدامة مع الحفاظ على جاذبية السلطنة للاستثمار.

مصطلحات ومفاهيم

النفقات الرأسمالية

ما تنفقه الحكومة لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية والمرافق وغيرها من المشروعات.

الإنفاق

ما تنفقه الحكومة على القطاعات المختلفة مثل القطاع المدني والعسكري والأمني والتعليم والصحة والتنمية الاجتماعية و غيرها من القطاعات.

النفقات التشغيلية

ما تنفقه الحكومة لدفع الأجور والمعاشات والمساهمات الاجتماعية وشراء السلع والخدمات و غيرها من النفقات ذات الطابع المتكرر.

السندات

هي أوراق مالية ذات قيمة محددة، تستخدم من قبل الحكومة للاقتراض مقابل معدل فائدة.

الدين العام

هي الأموال التي تستدينها الحكومة عن طريق الاقتراض المباشر أو باستخدام أدوات الدين المختلفة.

القروض

هي الإموال التي تقترضها الحكومة من خلال المؤسسات المالية والمصرفية مقابل معدل فائدة.

الصكوك

هي أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتكون مرتبطة بأصول يحصل من خلالها المستثمر على نسبة مئوية من الأرباح خلال مدة معينة.

مراحل إعداد الميزانية العامة للدولة

1 إعداد الميزانية

يونيو تصدر وزارة المالية ووزارة الإقتصاد منشور مشترك بشأن قواعد إعداد الميزانية العامة للدولة لوحدات الجهاز الإداري للدولة.

يوليو استلام التقديرات المالية لوحدات الجهاز الإداري للدولة.

أغسطس مراجعة التقديرات المقدمة ومناقشتها مع وحدات الجهاز الإداري للدولة.

سبتمبر تناقش وزارة المالية مشروع الميزانية مع كلا من: وزارة الاقتصاد، وزارة الطاقة والمعادن، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، البنك المركزي.

أكتوبر إحالة مشروع الميزانية إلى مجلس الوزراء.

أكتوبر إحالة مشروع الميزانية إلى مجلس عمان (مجلس الدولة ومجلس الشورى).

ديسمبر عرض التقديرات النهائية لمشروع الميزانية على مجلس الوزراء.

2 إقرار الميزانية

يناير صدور مرسوم سلطاني بالتصديق على الميزانية العامة للدولة.

3 تنفيذ الميزانية

يناير بدء وحدات الجهاز الإداري للدولة بتنفيذ برامجها ومشاريعها وفق الخطة المالية المخصصة لها.

4 المراقبة والتدقيق

قيام وحدات الجهاز الإداري للدولة بتقديم نتائج تنفيذ موازناتها وإعداد التقارير المالية الدورية.

الأداء المالي خلال عام 2021م

في ظل ما تعيشه سلطنة عمان من تحديات مالية واقتصادية ناتجة عن انتشار جائحة كورونا (كوفيد-19)، وتذبذب أسعار النفط والمخاطر الصحية والسياسية والتجارية في مختلف دول العالم. اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات للتعامل مع المتغيرات التي انعكست بشكل إيجابي على الأداء المالي لسلطنة عمان 2021م، حيث شهدت النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة لعام 2021م ارتفاعًا في جانب الإيرادات؛ مما سيؤدي إلى انخفاض معدل العجز مقارنة بما هو معتمد في الميزانية، إذ بلغت جملة الإيرادات المتوقعة نحو (10.9) مليار ريال عُماني مقارنة بـ (8.6) مليار ريال عُماني معتمد في الميزانية، أي بنسبة إرتفاع بلغت (27٪). فيما ارتفع الإنفاق العام إلى نحو (12.2) مليار ريال عُماني بنسبة ارتفاع بلغت (12٪) مقارنة بالإنفاق المعتمد في الميزانية العامة للدولة لعام 2021م. وسجل العجز المتوقع انخفضا ليصل إلى (1.2) مليار ريال عماني مقارنة بالعجز المعتمد في الميزانية بـ (2.2) مليار ريال عُماني أي بنسبة انخفاض بلغت (45٪).

أداء الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2021م:

أهم المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية التي تحققت في عام 2021م نتيجة للتوجيهات السامية والإجراءات الحكومية

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنهاية الربع الثالث مسجلا (24.2) مليار ريال عماني، وتشير التوقعات إلى تحسن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى (32) مليار ريال عماني لهذا العام 2021م بمعدل نمو (13.8٪) مقارنة بعام 2020م.

تحسن المؤشرات المالية:

- انخفاض العجز المقدر من (4.8) مليار ريال عماني قبل اتخاذ الإجراءات الحكومية ليصل إلى (1.2) مليار ريال عماني لهذا العام 2021م، أي بنسبة انخفاض بلغت (75٪).

- انخفاض معدل العجز السنوي بنسبة (15.5٪) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020م إلى (3.8٪) عام 2021م.

- السيطرة على الإنفاق العام بالرغم من التحديات المالية التي تطلبت الآتي:

- اعتماد مخصصات مالية لمواجهة تفشي جائحة كورونا.
- رفع الطاقة الاستيعابية في مؤسسات التعليم العالي لتصل إلى (31) ألف مقعد دراسي.
- تغطية التكاليف المترتبة على التوظيف وبرامج التدريب المقرون بالتشغيل.
- سداد (418) مليون ريال عماني متأخرات مالية عن السنوات السابقة.
- سداد (1.2) مليار ريال عماني مستحقات مالية لشركات القطاع الخاص حتى نهاية 2021م.
- تخصيص (200) مليون ريال عماني لإصلاح الأضرار الناجمة عن الأنواء المناخية"شاهين".
- تغطية مساهمة الحكومة في المصروفات الرأسمالية والتشغيلية لقطاعي النفط والغاز نتيجة تأخر الإجراءات التشغيلية لشركة تنمية طاقة عمان.

أهم المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية التي تحققت في عام 2021م نتيجة للتوجيهات السامية والإجراءات الحكومية

- انخفاض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (68٪) مقارنة بما كان مخطط له والبالغ (83٪) في عام 2021م.

- انخفاض نقطة التعادل لسعر النفط إلى (60) دولاراً أمريكياً للبرميل خلال الفترة (2021-2025) مقارنة (80) دولارا أمريكيا خلال السنوات الماضية (2016-2020م).

- عدلت وكالات التصنيف الائتمانية الرئيسية نظرتها المستقبلية خلال عام 2021م إلى مستقرة وإيجابية بعد الانخفاضات المستمرة منذ 2014م.

تحسن المؤشرات النقدية:

ارتفعت احتياطيات البنك المركزي العماني من العملة الأجنبية بنسبة (31٪) لتصل إلى (18) مليار دولار أمريكي بنهاية ديسمبر 2021م مقارنة بنحو (14) مليار ريال دولار أمريكي بنهاية ديسمبر من العام الماضي.

نمو إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي بنسبة (5.3٪) لتصل إلى (25.2) مليار ريال عماني بنهاية أكتوبر 2021م.

ارتفاع إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من قبل المصارف المحلية بنسبة (5٪) ليصل إلى (27.8) مليار ريال عماني بنهاية أكتوبر 2021م.

أعدت الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م، بما يتوافق مع التوجهات والأهداف الحكومية الرئيسية لإستكمال خطتها لتحقيق الاستدامة المالية، وتخفيض نسبة حجم الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي، تساهم في تشغيل القوى الوطنية، ومواصلة تعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص في مسيرة التنمية، وفقاً لخطة التنمية الخمسية العاشرة وإطارها المالي (2021-2025م).

ركائز الميزانية العامة للدولة لعام 2022م

الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لميزانية عام 2022م

تأتي الميزانية العامة للدولة لعام 2022م متسقة مع أهداف الخطة الخمسية العاشرة، حيث تهدف الميزانية العامة إلى تحقيق مجموعة من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نوجز أهمها فيما يلي:

- الحفاظ على المستويات الآمنة والمستدامة للإنفاق العام.
- الاستمرار في رفع مساهمة الإيرادات غير النفطية.
- إعطاء الأولوية في تنفيذ المشروعات المرتبطة بالقطاعات الإنتاجية.
- إعطاء الأولوية لاستكمال برنامج التحول الرقمي.
- الحفاظ على مستوى الانفاق في الخدمات الأساسية.
- إعادة توجيه الدعم لمستحقيه من فئات المجتمع.
- استمرار العمل على تحسين التصنيف الائتماني للسلطنة.
- الاستمرار في دعم التدريب والتأهيل وخلق فرص عمل جديدة.
- الاستمرار في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نسبة الإنفاق على الخدمات الأساسية من الإنفاق الجاري

٪40

التعليم	الصحة	الضمان والرعاية الإجتماعية	الإسكان
٪17	٪11	٪7	٪5

إجمالي الاستثمارات لعام 2022م

الميزانية الإنمائية	شركة تنمية طاقة عمان	الاستثمار المحلي لجهاز الاستثمار العماني
900 مليون ريال عماني	1.2 مليار ريال عماني	2.9 مليار ريال عماني

الإجمالي: 5 مليار ريال عماني

تحرص الحكومة في ظل التحديات الاقتصادية والمالية الراهنة على الاستمرار في اتخاذ الإجراءات واعتماد المبادرات والمضي قدماً في ما تم إقراره من أجل رفع كفاءة الإدارة المالية العامة للدولة وتحسين الأداء المالي واستدامته، وتعزيز وتيرة النمو الاقتصادي الأمر الذي يتماشى مع توجهات وأهداف الحكومة في سياسات التطوير المالي والاقتصادي الذي يحقق التوازن المالي في الأجل المتوسط و الطويل وهي كالتالي:

1. المشاريع والمبادرات الحكومية

1. منظومة قياس الأداء الفردي والإجادة المؤسسية (وزارة العمل)

تهدف إلى تطوير منظومة الموارد البشرية من خلال رفع أداء وانتاجية الموظفين وربط الأداء بالحوافز، وسيبدأ تطبيقها من يناير عام 2022م.

2. مشاريع التحول الرقمي (وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات)

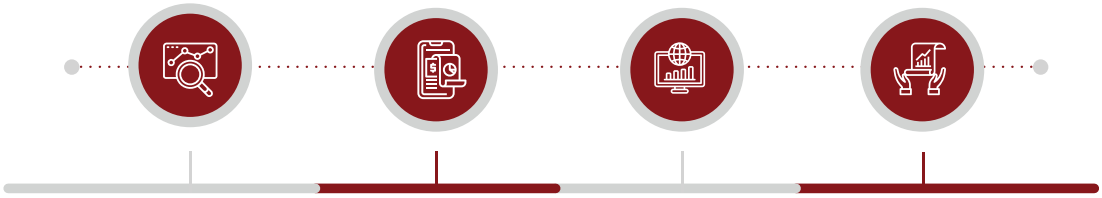

- إطلاق دليل الخدمات الحكومية الموحد
- إطلاق الحزمة الأولى للخدمات الإلكترونية عبر البوابة الحكومية الموحد
- إطلاق المنصة الوطنية للمقترحات والشكاوي
- مبادرات وأنشطة برامج استكشاف واستخدام الفضاء

3. مشاريع وزارة الإقتصاد

- برنامج تنمية المحافظات
- متابعة تنفيذ البرامج الاستراتيجية

4. مشاريع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. إعداد مسودة قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2. إطلاق لائحة التمويل
3. إطلاق لائحة بطاقة ريادة الأعمال
4. إطلاق لائحة الحاضنات
5. إطلاق لائحة مراكز سند
6. دعم إطلاق منصات التمويل الجماعي
7. دعم وتطوير قطاع الصناعات الحرفية والمهن الفردية

2. مبادرات تحسين الأداء المالي

1. تحديث القانون المالي ولائحته التنفيذية

في ظل التطور التشريعي بتحديث القوانيين واللوائح المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والمالية وإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة، فإنه جاري العمل على تحديث القانون المالي ولائحته التنفيذية حتى يتواكب مع التعديلات الأخيرة والإجراءات والنظم المالية التي تعكف وزارة المالية على تطبيقها، وتشمل: مشروع موازنة البرامج والأداء، والنظام المالي الموحد، وحساب الخزينة الموحد.

2. قانون الدين العام

يهدف القانون إلى إدارة الأموال التي تقترضها الحكومة من البنوك ومؤسسات التمويل والأفراد لتمويل نفقاتها العامة، ويهدف القانون إلى:

- تنويع مصادر التمويل
- مراقبة المستوى الآمن للمديونية والمخاطر المرتبطة بها
- تخطيط وإدارة عمليات الدين الحكومي
- تحسين آليات إدارة السيولة النقدية لدى الخزينة العامة

3. موازنة البرامج والأداء

أحد الأنظمة المتقدمة في مجال التخطيط المالي وتحديد أولويات الإنفاق العام وربطها بتحقيق الأهداف والأنشطة التي تخدم المجتمع، ومن أهم مزايا تطبيق موازنة البرامج والأداء:

4. النظام المالي الموحد «مالية»

نظام حديث لإدارة المالية العامة، تستخدمه الجهات الحكومية في عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة وبإصدار التقارير عن الموازنة العامة للدولة. ويهدف النظام بأن يكون المنصة المعلوماتية والتكنولوجية لتطبيق قواعد وسياسات وإجراءات وعمليات إدارة المالية العامة.

مالية
MALIYAH

المرحلة الحالية

- تصميم وتقديم الخدمات الاستشارية والمساندة.

المرحلة القادمة

- تطوير مركز البيانات وتصميم النظام المالي.

5. حساب الخزينة الموحد

هو حساب مصرفي (بنكي)، تؤول ملكيته إلى وزارة المالية، ويختص بالتعامل بشكل يومي مع الإيرادات والمصروفات الحكومية؛ مما يتيح إدارة وتوجيه الموارد النقدية الحكومية التوجيه الأمثل، ويهدف إلى:

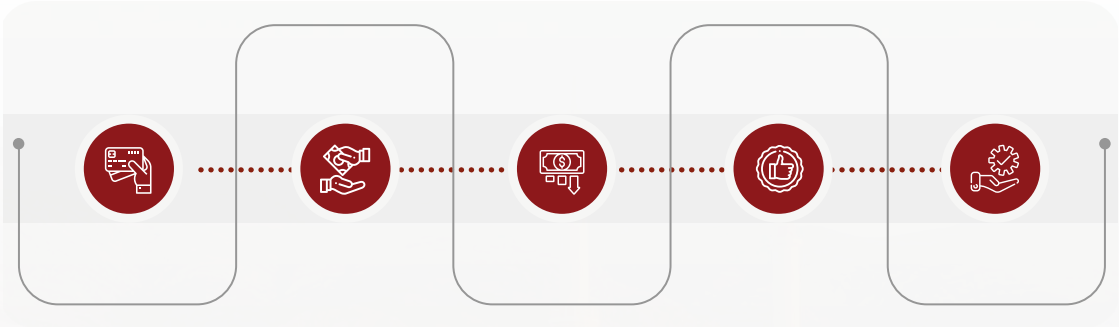

- زيادة كفاءة وفاعلية إدارة الأرصدة النقدية للحكومة، من خلال تخفيض حجم النقد غير المستغل وبالتالي زيادة العائد على النقد وتقليل الاقتراض.
- تقليل الرسوم وتكاليف المعاملات البنكية.
- تسهيل عمليات التسوية البنكية.
- تحسين مراقبة تنفيذ الموازنة، من خلال توفير معلومات سريعة ودقيقة عن المركز المالي للحكومة، وتحسين مراقبة المصروفات والإيرادات.
- تسهيل عمليات الدفع.

6. السجل الوطني للأصول الحكومية

أهداف السجل الوطني للأصول الحكومية

1. تسجيل وإظهار القيمة الحقيقية للأصول الحكومية
2. رفد الموازنة العامة للدولة بموارد مالية إضافية
3. المركزية في إدارة الأصول الحكومية ورفع كفاءتها
4. الإدارة الفعالة للأصول الحكومية في تقديم الخدمات العامة
5. تحديد الأصول الحكومية لمشاريع التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص

مراحل التنفيذ

1. **المرحلة الحالية**
   تصميم سجل الأصول الحكومية والإطار التنظيمي ووضع السياسات والإجراءات ذات الصلة بتطوير السجل
2. التعريف التفصيلي والتحقق والتقييم للأصول المدرجة في سجل الأصول الحكومية
3. إنشاء نظام فعال لإدارة الأصول الحكومية

7. مركزية المشتريات الحكومية

تهدف المبادرة إلى إيجاد وحدة مركزية لتوحيد المشتريات والعقود الحكومية العامة في كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة.

الأهداف والفوائد

- التحكم في عمليات الشراء والتعاقد التي تقوم بها الوحدات الحكومية
- مراقبة المخزون لدى الوحدات الحكومية بكفاءة
- رفع القوة الشرائية للوحدة؛ لتمكينها من التفاوض والحصول على عروض تنافسية
- إعادة توزيع الموظفين العاملين في وحدات المشتريات والعقود وتقليل النفقات العامة
- العمل المباشر مع الشركات المصنعة ومقدمة الخدمات
- بناء علاقات وثيقة بالموردين، ورفع فرص الدعم والتدريب

8. العقود الموحدة

هي مبادرة تهدف إلى تحديث العقود النموذجية الموحدة المطبقة لدى الوحدات الحكومية بأحدث الممارسات المتبعة والمعتمدة من الاتحاد الدولي للاستشارات الهندسية (FIDIC).

مميـزات العقـود الموحدة الجديدة

- تسهيل بعض الإجراءات المعمول بها من أجل توفير المال والوقت والجهد
- سهولة الحصول على نسخة العقود عبر الموقع الإلكتروني للوزارة
- إعداد العقود باللغتين (العربية والإنجليزية) في مجلد واحد
- القدرة على ملئ البيانات المطلوبة في العقود إلكترونيًا

9. برنامج تمويل المورِّدين

تعمل وزارة المالية بالتعاون مع عدد من البنوك المحلية على توفير حلول تمويلية ميسّرة للموردين وللشركات المحلية المتعاقدة مع الحكومة.

ويهدف البرنامج إلى إيجاد حلول بديلة للموردين لاستيفاء مستحقاتهم المالية دون الحاجة إلى توقيع عقود تمويلية مع البنوك، وذلك من خلال قيام البنوك بتحويل مستحقات الموردين مباشرةً إلى حساباتهم المصرفية، على أن تقوم وزارة المالية بسداد المستحقات المالية للبنوك.

10. منصة تفاكـر

منصة إلكترونية تُعنى باستقبال الأفكار والمقترحات والحلول التي تسهم في تحسين المالية العامة وتحقيق استدامتها من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية.تستهدف المنصة في المرحلة التجريبية موظفي وزارة المالية، على أن يتم توسيع نطاق الفئات المستهدفة على ضوء نتائج المرحلة التجريبية.

11. دليل تسعير الخدمات الحكومية

هو إطار عمل واضح وموحد لتسعير رسوم الخدمات الحكومية، ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا الدليل في أن يكون مرجع أساسي للجهات الحكومية. كما يمكن لبعض الجهات كجهاز الاستثمار العُماني، والشركات المملوكة للدولة وصناديق التقاعد والصناديق الاستثمارية والمناطق الحرة، الرجوع إلى الدليل في تسعير رسوم خدماتها.

تطبيق الدليل:

تم تطبيق الدليل في مرحلته الأولى على وزارة التراث والسياحة، ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وقطاع البلديات. وأسفرت نتائج التطبيق عن التالي:

- تخفيض وإلغاء عدد من الرسوم بواقع (548) رسم، كتراخيص المنشآت الفندقية بكافة تصنيفاتها، ورسوم تسجيل الشركات في بلدية مسقط، وإلغاء التصاريح الخاصة بالمركبات التجارية
- تسهيل وتبسيط عدد من الإجراءات من خلال مراجعة «رحلة العميل»، حيث قامت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بنقل أكثر من (88٪) من خدماتها إلى الترخيص المباشر عبر منصة استثمر بسهولة عوضاً عن التوجه إلى الجهات ذات العلاقة مباشرة
- رفع القدرة الاستثمارية، وتحسين كفاءة أدائها لتحقيق عوائد مالية أعلى

حيث يتم العمل على تطبيق نتائج المرحلة الأولى في الأول من يناير 20222م، كما سيتم التنسيق مع الجهات الحكومية التي ستكمل مراجعة رسومها باستخدام الدليل، تطبيق نتائج المراجعة فور اعتمادها.

2022

الميزانية العامة للدولة

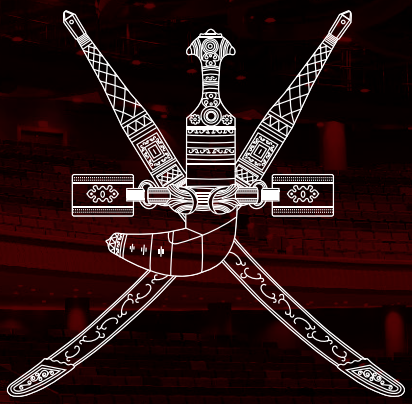

MOF.GOV.OM

OMAN_MOF

وزارة المالية
Ministry of Finance